** هذا الإعلان ليس للنشر أو التوزيع أو لغرض الاقتباس أو الإصدار سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أية ولاية قضائية يعتبر فيها مثل هذا التوزيع مخالفا للنظام أو غير قانوني**
تم إعداد هذا البيان ليكون إعلاناً، ولا يجب أن يتم اعتباره نشرة إصدار أو طرحاً للأوراق المالية بغرض بيعها أو الاكتتاب فيها في أية ولاية قضائية. ولا يجوز اعتبار هذا الإعلان أو أي من فحواه بمثابة توصية للمشاركة بالاكتتاب في أية ولاية قضائية. وتُعتبر المعلومات الواردة في هذا الإعلان موجزة وذات طبيعة عامة، وعلى أي مستثمر اتخاذ قراره بالاستثمار في أسهم الطرح على أساس المعلومات التي تتضمنها نشرة الإصدار فقط والتي سيتم نشرها من قبل شركة دار المعدات الطبية والعلمية في الوقت المناسب فيما يتعلق باعتماد تداول أسهمها العادية في السوق المالية السعودية.

خبر صحفي

إعلان عن نيّة إدراج أسهم شركة دار المعدات الطبية والعلمية في السوق المالية السعودية (تداول)

تعلن شركة "دار المعدات الطبية والعلمية" الشركة السعودية الرائدة في مجال التشغيل والصيانة والرعاية الصحية والتي تأسست في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية عام 1979م عن نيتها طرح أسهمها للاكتتاب العام الأولي وإدراجها في السوق الرئيسية السعودية "تداول".

وافقت هيئة السوق المالية في 03 نوفمبر 2021م على طلب شركة دار المعدات الطبية والعلمية بطرحها ستة ملايين (6,000,000) سهماً عادياً، والتي تمثل 30% من أسهم الشركة.

رئيس مجلس الإدارة لشركة دار المعدات الطبية والعلمية

صرّح رئيس مجلس الإدارة لشركة دار المعدات الطبية والعلمية الأستاذ باسل بن سعود العريفي بأن طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام هي خطوة طموحة تعزز من حضور الشركة وقوتها المالية، تماشياً مع استراتيجية الشركة في تطوير أداءها وتعظيم الأثر والإنجاز، مما يتيح فرصاً كبيرة للاستثمار الجاد والآمن فيها.

وأضاف بأن الإعلان عن نيتنا بإدراج أسهمنا في السوق السعودية "تداول" يعتبر علامة فارقة في مسيرة الشركة، ويدعم حضورها ومكانتها الريادية في قطاع التشغيل والصيانة والرعاية الصحية، ويمكنها من الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا السوق الواعد. الأمر الذي يضيف محطة هامة أخرى في مسيرة نجاح الشركة الطويلة في المملكة. والتي تقف وراءها إدارة من نخبة الكفاءات والخبرات وكادر فني مؤهل وخبير في مختلف قطاعات العمل في الشركة.

كما أشار إلى أن الشركة تعتمد أعلى معايير الجودة والتميز وتطبيقها وفق أفضل الممارسات العالمية المتطورة، وحصلت على العديد من شهادات الجودة والتميّز في سلامة المياه والصحة المهنية وإدارة العمليات، بالشكل الذي يعزز مكانتها الرائدة كأكبر مقدمي خدمات التشغيل الطبي وغير الطبي والصيانة والإعاشة والمقاولات لكلا القطاعين العام والخاص، بقدرات ومزايا تنافسية.

وأكد رئيس مجلس الإدارة بأن الشركة تتميز بالعديد من المزايا التنافسية التي أضافت قوة دافعة كبيرة لمسيرة النمو المتسارعة منذ انطلاقتها وحتى الآن، والتي تمنحها المرونة والجاهزية للاستفادة من النمو والتطوير المتاحة في هذا القطاع، بالاعتماد على وضعها المالي القوي وشراكاتها الاستراتيجية، وحضورها الريادي المتميز في السوق. فضلاً عن تطبيقنا لاستراتيجيات عمل متطورة، وفقاً لممارسات حوكمة متكاملة تستند إلى سلسلة من عمليات المراقبة والتدقيق الداخلي لكافة العمليات المالية والمحاسبية والتأكد من مطابقتها للسياسات والإجراءات والأنظمة ذات الصلة. كما تطبق الشركة حوكمة شاملة لجميع علاقاتها البيئية والمجتمعية، ومعايير احترافية متطورة تشمل ضوابط الصحة والسلامة في جميع بيئات العمل والمجتمعات المحيطة بمشاريع الشركة.

لمحة عن شركة دار المعدات الطبية والعلمية

تعمل الشركة في قطاع الرعاية الصحية والتشغيل والصيانة منذ 40 عامًا وتعد إحدى أكبر الشركات الرائدة في قطاع الرعاية الصحية والتشغيل والصيانة في المملكة العربية السعودية، وتمارس أنشطتها الرئيسية من خلال مركزها الرئيسي وفروعها وشركاتها التابعة.

أهم الأنشطة التي تعمل فيها الشركة:

- **صيانة وتشغيل الأجهزة والمعدات**

تعد من الأنشطة الأساسية للشركة حيث تتعلق بتقديم خدمات الصيانة الطبية اللازمة للأجهزة والمعدات الطبية حيث تعد شركة دار المعدات الطبية والعلمية من أهم مقدمي الخدمة في مجال صيانة وإصلاح الأجهزة والمعدات والمستلزمات الطبية، كما لاقت خدمات الصيانة الطبية تأييدًا واستحسانًا من عملائها، سواء في القطاع العام أو الخاص. وتقوم الشركة حاليًا، بأعمال الصيانة الطبية للعديد من مرافق المملكة الصحية وذلك في أغلب مناطق المملكة.

- **التشغيل الطبي وإدارة المستشفيات**

تقوم الشركة حاليًا بتوريد العمالة وإدارة وتشغيل عدد من المنشآت الطبية لعدد من الجهات الحكومية (مثل المراكز الطبية الجامعية التابعة لوزارة التعليم والمستشفيات العامة). كما تشمل أنشطة التشغيل، توفير الموارد البشرية المتخصصة في المجال الطبي مثل الأطباء والممرضين والأخصائيين والاستشاريين. وارتبط اسم الشركة بعدد من المستشفيات الهامة في المملكة وغيرها من المرافق الطبية.

- **التشغيل غير الطبي والصيانة**

يشمل نشاط الشركة في هذا القطاع خدمات الصيانة والنظافة والتشغيل غير الطبي للمنشآت الصحية وغيرها، وذلك بتقديم الدعم الكافي للبنية التحتية في تلك المرافق لضمان توفير البيئة الأنسب للعمل، حيث تعتمد الشركة في هذا الخصوص على خبراتها الممتدة لأربعة عقود في تنفيذ مهامها وتتعلق بشكل رئيسي بالخدمات غير الطبية في المنشآت الطبية والصيانة. على سبيل المثال توفير الموارد البشرية من مهندسين وفنيين وعمالة وموظفي الحراسات الأمنية، وخدمات النظافة وتوريد مواد النظافة والمياه إضافة إلى صيانة الأجهزة والأنظمة والمعدات غير الطبية وتوريدات المستهلكات وقطع الغيار.

- **الوكالات التجارية**

تملك شركة دار المعدات الطبية والعلمية وشركاتها التابعة تسعة عشر (19) وكالة تجارية لشركات رائدة وعالمية في مجال المعدات والأجهزة الطبية. وتعتبر الشركة وكيلًا تجاريًا رسميًا لتلك الشركات العالمية في المملكة العربية السعودية، مما يساهم بتقديم خدمات طبية متكاملة لعملائها في القطاعين العام والخاص من بيع وتوريد معدات وأجهزة طبية بالإضافة إلى صيانتها وتشغيلها.

- **المقاولات**

يشمل نشاط الشركة في هذا القطاع المقاولات العامة للمباني والطرق والجسور والأعمال الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية، وذلك في القطاعين الحكومي والخاص. حيث تعتبر الشركة مصنفة من قبل وكالة وزارة الشؤون البلدية والقروية لشؤون تصنيف المقاولين في عشرة مجالات، تشمل أعمال المقاولة والأعمال الكهربائية والميكانيكية. تحظى الشركة بثقة عملائها والذي ينعكس من حجم المشاريع التي نفذتها الشركة حتى تاريخه إذ تزيد قيمة المشاريع عن مليار ريال سعودي وتشمل بناء المستشفيات والمنشآت الطبية والمنشآت العسكرية والمنشآت التعليمية وتقديم خدمات البنية التحتية اللازمة مثل أنظمة إطفاء الحريق وأنظمة الأمن وغيرها.

- **خدمات الإعاشة والتموين الغذائي**

يتركز هذا النشاط في تقديم خدمات الإعاشة والتموين الغذائي المطهي وغير المطهي للمستشفيات في المملكة وتوريد المواد الغذائية واللحوم ومنتجات الدواجن والخضراوات والفاكهة الطازجة والمجمدة للمستشفيات وجميع القطاعات في المملكة، حيث تقدم الشركة خدماتها من خلال منظومة عمل تعتمد على أحدث المعايير الدولية والصحية ذات الصلة لضمان أفضل النتائج لعملائها، ويتميز نشاط خدمات الإعاشة كذلك بالقدرة على توريد جميع أصناف الأطعمة للحالات الطبية الخاصة كالأطفال والرضع والولادة وغيرها من الحالات التي تعتمد على توفير تغذية خاصة وحسب توجيهات الأطباء المعالجين.

نظرة عامة على الطرح

- سيكون الطرح للاكتتاب العام في أسهم الشركة بواقع ستة ملايين (6,000,000) سهماً عادياً والتي تمثل 30% من رأس مال الشركة.

- قامت الشركة بتعيين شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال) كمستشار مالي لعملية الطرح، ومدير الاكتتاب، ومدير سجل اكتتاب المؤسسات، ومتعهد التغطية.

- فيما يقتصر الاكتتاب في أسهم الطرح على شريحتين هما:

الشريحة الأولى - المؤسسات المكتتبة
تشمل هذه الشريحة الفئات التي يحق لها المشاركة في بناء سجل الأوامر وفقًا لتعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية الصادرة عن الهيئة. حيث يبلغ عدد أسهم الطرح لهذه الشريحة ستة ملايين (6,000,000) سهماً عادياً تمثل مائة في المائة (100٪) من إجمالي أسهم الطرح. وفي حال وجود طلب كاف من المكتتبين الأفراد لأسهم الطرح وقيام المؤسسات المكتتبة بالاكتتاب بكامل الحصة المخصصة لهم، يحق لمدير سجل اكتتاب المؤسسات تخفيض عدد الأسهم المخصصة للمؤسسات المكتتبة إلى خمسة مليون وأربعمائة ألف (5,400,000) سهم والتي تمثل ما نسبته تسعين في المائة (90%) من إجمالي أسهم الطرح.

الشريحة الثانية - المكتتبون الأفراد
تشمل هذه الشريحة الأشخاص السعوديين الطبيعيين، بما في ذلك المرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصّر من زوج غير سعودي، حيث يحق لها أن تكتتب بأسمائهم لصالحها شريطة أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصّر. كما تضم أي شخص طبيعي غير سعودي مقيم أو مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العربي ممن لديهم حساب بنكي لدى إحدى الجهات المستلمة ويحق لهم فتح حساب استثماري. يبلغ عدد أسهم الطرح لهذه الشريحة (600,000) سهماً عادياً كحد أقصى، تمثل ما نسبة عشرة في المائة (10%) من إجمالي أسهم الطرح.

المستشار المالي ومدير الاكتتاب ومدير سجل اكتتاب المؤسسات ومتعهد التغطية

شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال)

لمزيد من المعلومات والاستفسارات:

بيانات الاتصال

الشركة	الاسم	البريد الإلكتروني	الدور
شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال)	يعرب البادي	Investment-banking@icap.com.sa	المستشار المالي ومدير الاكتتاب ومدير سجل اكتتاب المؤسسات ومتعهد التغطية

بيان إخلاء مسؤولية

يقتصر الغرض من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على عرض معلومات أساسية عن الطرح ولا يوجد أي ادعاء باكتمالها. ولا يجوز لأي شخص الاعتماد على المعلومات الواردة في هذا الإعلان أو دقتها أو صحتها لأي غرض من الأغراض. كما أن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. وتخلي كل من الشركة والمستشار المالي، وكل تابعيهم مسئولياتهم صراحة عن أي التزام أو تعهد بإضافة معلومات أو تحديث أو تصحيح أية أخطاء في هذا الإعلان، ولا يُعتبر توزيع هذا الإعلان بأي شكل من الأشكال بمثابة توصية من جانب الشركة أو المستشار المالي للمشاركة في عملية الاكتتاب في أسهم الطرح أو أي صفقة أو ترتيبات مُشار إليها فيه. ولا تفسر محتويات هذا الإعلان على أنها من قبيل الاستشارات القانونية أو المالية أو الضريبية.

قد يكون توزيع هذا الإعلان محظوراً بموجب قوانين بعض الدول وعلى الأشخاص الذين يقع في حوزتهم أي مستند أو معلومات أخرى مُشار إليها في هذا الإعلان أن يحيطوا أنفسهم علماً بأي قيود من هذا القبيل وأن يلتزموا بها، حيث إن عدم الامتثال لتلك القيود قد يُعد انتهاكا لقوانين الأوراق المالية المعمول بها في أي دولة تطبق تلك القيود.

لا يمثل هذا الإعلان عرضاً لبيع أوراق الشركة المالية المشار إليها أو دعوة لشرائها من قبل أي شخص في أي دولة يكون فيها هذا العرض أو الدعوة غير قانوني. وإن عرض وبيع الأسهم المشار إليها في الإعلان لم ولن يتم تسجيلها بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها في أي دولة باستثناء المملكة العربية السعودية.

ويتم نشر هذا الإعلان وفقاً لأحكام قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، ولا يترتب على هذا الإعلان أي تعهدات مُلزمة بشراء أسهم أو الاكتتاب بالطرح. هذا الإعلان هو لغرض عرض معلومات أساسية عن الطرح لاتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في أي من الأوراق المالية المصدرة عن الشركة. كما لا يشكل هذا الإعلان وكذلك البيانات الواردة فيه أساساً فيما يتعلق بأي عرض أو التزام أياً كان في أي دولة، ولا يمكن الاعتماد عليه في هذا الصدد. ولا يجوز للمستثمرين الاكتتاب في الأسهم المشار إليها في هذا الإعلان إلا على أساس النشرة المعتمدة من هيئة السوق المالية باللغة العربية والتي ستصدرها الشركة وتنشرها في الوقت المناسب ("النشرة المحلية"). كما أن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. ووفقاً للمادة 33 (د) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، سوف تتوافر نسخ من النشرة، عقب نشرها، على موقع الشركة الإلكتروني www.smeh.com.sa ، أو موقع شركة تداول السعودية www.saudiexchange.sa ، أو موقع هيئة السوق المالية www.cma.org.sa ، بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني للمستشار المالي www.icap.com.sa.

لا يمثل هذا الإعلان وثيقة طرح لأغراض قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة ولا يجب تفسيره على أنه وثيقة طرح. ولا تتحمل الهيئة ولا شركة تداول السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذا الإعلان، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسئولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

قد يشتمل هذا الإعلان على إفادات تعد "إفادات مستقبلية" أو قد تعتبر كذلك. إن أي إفادات مستقبلية تعكس وجهة النظر الحالية للشركة فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، وهي عرضة لمخاطر ترتبط بالأحداث المستقبلية وغيرها من المخاطر والشكوك والافتراضات ذات الصلة بعمل الشركة أو نتائج العمليات أو المركز المالي أو السيولة أو الاحتمالات المستقبلية أو النمو أو الاستراتيجيات. ويمكن أن تتسبب العديد من العوامل في اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري عن تلك الواردة في التوقعات أو في الإفادات المستقبلية للشركة، بما في ذلك، من بين عدة أمور أخرى، المخاطر المتعلقة بالشركة وعملياتها بالتحديد، ومستجدات الظروف الاقتصادية والصناعية العالمية، وأثر المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ولا تتناول الإفادات المستقبلية سوى الفترة التي أعدت خلالها. وتتخلى الشركة صراحة عن أي التزام أو تعهد بتحديث أي إفادة مستقبلية واردة في هذا الإعلان.

لا يوجد ما يضمن بأن الطرح سوف يحدث ولا ينبغي أن تستند في قراراتك المالية إلى نية الشركة فيما يتعلق بالطرح في هذه المرحلة. وينبغي الالتفات إلى أن شراء الأسهم التي يرتبط بها هذا الإعلان قد يعرض المستثمر لمخاطر كبيرة تتمثل في فقدان المبلغ المستثمر بالكامل. لذا ينبغي على الأشخاص الذين يفكرون في الاستثمار الرجوع إلى مستشار استثمار أو إلى شخص مرخص له متخصص في تقديم الاستشارات بشأن تلك الاستثمارات ومدى ملاءمة الطرح للشخص المعني.

يعمل المستشار المالي حصرياً لصالح الشركة وليس لصالح أي شخص آخر فيما يتعلق بالطرح. ولن يَعتبر المستشار المالي أي شخص آخر عميلاً له فيما يتصل بالطرح ولن يتحمل المسؤولية تجاه أي شخص غير الشركة عن تقديم وسائل الحماية المكفولة لعملائه المعنيين، كما لن يتحمل المسؤولية عن تقديم أي استشارات فيما يتعلق بالطرح أو محتويات هذا الإعلان أو أي صفقة أو ترتيب أو أمر آخر مشار إليه في هذا الإعلان.

أعدت الشركة محتوى هذا الإعلان وهي وحدها المسؤولة عنه. لا يقبل المستشار المالي أو أي من تابعيه أو أي من مديريه أو مسؤوليه أو موظفيه أو مستشاريه أو وكلائه أية مسؤولية على الإطلاق، كما لا يقدم أي تعهد أو ضمان صريح أو ضمني بشأن صحة المعلومات الواردة في هذا الإعلان أو دقتها أو استيفائها أو صدقها (أو بشأن ما إذا كان قد تم إغفال أي معلومات من الإعلان) أو أي معلومات أخرى ترتبط بالشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة، سواء كانت خطية أو شفهية أو في صيغة مرئية أو إلكترونية، بغض النظر عن طريقة إرسالها أو إتاحتها أو عن أية خسارة تنشأ عن أي استخدام لهذا الإعلان أو أي من محتوياته أو تنشأ من وجه آخر فيما يتصل بما سلف بيانه.

وفيما يتعلق بالطرح، يجوز للمستشار المالي وأي من تابعيه، الاستحواذ على جزء من الأوراق المالية ذات الصلة بالطرح بصفتها أصيلاً، ويجوز له بتلك الصفة أن يحتفظ بهذه الأوراق المالية أو الأسهم الأخرى الخاصة بالشركة أو الاستثمارات ذات الصلة المرتبطة بالطرح أو خلافه، فضلاً عن شرائهم أو بيعهم أو طرحهم للبيع لحسابهم الخاص.

وبناء عليه، فإن الإشارات الواردة في نشرة الإصدار فيما يخص أسهم الشركة الصادرة أو المطروحة أو المكتتب بها أو المستحوذ عليها أو المخصصة أو التي تم التعامل معها بشكل آخر، بمجرد نشرها، يجب قراءتها على أنها تشمل أي إصدار أو طرح أو اكتتاب أو استحواذ أو تخصيص أو تعامل بواسطة المستشار المالي أو أي من تابعيه الذين يعملون بتلك الصفة. وإضافة إلى ذلك، يجوز للمستشار المالي وأي من تابعيهم الدخول في اتفاقيات تمويل (بما في ذلك المبادلة أو عقود الفروقات) مع المستثمرين فيما يتعلق بالأسهم التي يمكن للمستشار المالي أو أي من تابعيه الاستحواذ عليها أو امتلاكها أو التصرف فيها من وقت لآخر. لا ينوي المستشار المالي الكشف عن حجم أي من هذه الاستثمارات أو المعاملات بخلاف ما يتفق عليه مع أي التزام قانوني أو تشريعي معمول به في هذا الصدد.